

Distr.: General
3 March 2005
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكسمبورغ لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم بياناً بشأن الحالة في نيبال صدر في ٢٨ شباط/ فبراير عن
الرئاسة باسم الاتحاد الأوروبي (أنظر المرفق).
وأرجو ممتناً أن تعملوا على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن

(توقيع) جان مارك هوشيت
الممثل الدائم للكسمبورغ لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكسمبورغ لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والانكليزية والفرنسية]

بيان بشأن الحالة في نيبال صدر في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، عن الرئاسة باسم الاتحاد الأوروبي

أصدرت رئاسة الاتحاد الأوروبي بيانا في ٢ شباط/فبراير تعرب فيه عن قلقها العميق من حل حكومة التعددية الحزبية وتولي الملك للسلطات التنفيذية، وتدعو إلى التعجيل بإعادة إحلال الديمقراطية التعددية. وقد استدعت بعد ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لها سفراء يمثلونها في نيبال سفرائها للتشاور، نظرا لخطورة التطورات التي استجذت هناك. وقد عاد الآن إلى كاتمندو سفراء كل من ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة والقائم بالأعمال بالنيابة للدانمرك.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن العمل الذي قام به الملك يشكل انتكاسة كبيرة لفرص التوصل إلى حل تفاوضي وديمقراطي للصراع في نيبال. ويناشد الاتحاد الأوروبي الملك أن يسارع باتخاذ تدابير لإطلاق الحريات الديمقراطية والمدنية، ورفع حالة الطوارئ التي أعلنها بعد أن تولى جميع السلطات في ١ شباط/فبراير.

ويطالب الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص بإعادة إحلال التمثيل الديمقراطي والمساواة بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين وغيرهم من المحتجزين عملا بقوانين الطوارئ؛ وتمكين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وممثليها من زيارة جميع المحتجزين دون شرط أو سابق إخطار، والسماح للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بحرية التجمع والنشاط، ورفع القيود الرقابية على تقارير وسائط الإعلام؛ وتقديم ضمانات فيما يتعلق بعدم المساس باستقلالية لجنة التحقيقات في حالات التعسف باستعمال السلطة، واستعادة الحق في التجمع والحقوق الأساسية الأخرى. ويناشد الاتحاد أيضا الملك أن يتخذ الخطوات اللازمة لتأمين أداء ممثلي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لولايتهم على نحو مستقل وفعال دون خوف على سلامتهم الشخصية.

ومما يثير قلق الاتحاد بوجه خاص، الأزمة الحالية لحقوق الإنسان في نيبال وانتهاكاتها الجسيمة والمنهجية من طرفي الصراع كلاهما. ويرى الاتحاد أن ثمة خطرا حقيقيا في أن يؤدي تكثيف الصراع والقيود على الحريات الديمقراطية إلى تزايد انتهاكات حقوق الإنسان،

ويدعو الاتحاد إلى احترام حقوق الإنسان للشعب النيبالي واحترام النظم والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

ويدرك الاتحاد تماما ما قد يترتب على هذه الحالة السياسية الجديدة من آثار في الأوضاع الأمنية للبلد وقدرة المانحين على تقديم مساعدة إنمائية للفئات الفقيرة في نيبال. فهو يخشى من أن يزيد تصعيد الصراع من صعوبة تقديم مساعدة فعالة ومواصلة البرامج الإنمائية. ولذا تقيم دول الاتحاد المانحة حاليا فعالية العمل الإنمائي للأنشطة القائمة والأنشطة المعترزم الاضطلاع بها في ظل هذا السياق الجديد. ويدعو الاتحاد الأوروبي كل أطراف الصراع بصفة خاصة لأن تحترم المبادئ التوجيهية التشغيلية الأساسية التي وضعها المانحون وتلتزم بتلك المبادئ لكفالة سلامة جميع العاملين في الوكالات الإنمائية والمتعاملين معها، والسماح لهم بأن يواصلوا الاضطلاع بأنشطة تقديم المساعدة دون عراقيل.

ويؤيد هذا البيان كل من البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، بلغاريا، ورومانيا، وتركيا وكرواتيا* وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل أن ترشح لعضويته، ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا وليختنشتاين.

* كرواتيا لا تزال بلدا من بلدان عملية الاستقرار والانتساب.